أصبح يمثل 87٪ من الناتج المحلى

الدين الداخلى يتجاوز الحدود الآمنة

د. نوال التطاوى: بعض بنود الدين لا يمكن المساس بها

زكى السويدى: الدعم هو أكبر المعوقات التى تواجه الدولة نحو تخفيض الدين

د. نادر رياض: الزيادة تعنى أن هناك نشاطا فى حركة الاستثمار

شهد العام الماضى 2007 انفلاتا فى معدلات الدين الداخلى للدولة ودخوله إلى حيز الحدود غير الآمنة حيث زاد الدين الداخلى ووصل إلى 637,4 مليار جنيه فى النصف لأول من العام الماضى بزيادة تقدر بـ43,7 مليار جنيه عن عام 2006.

وتبدو خطورة زيادة الدين الداخلى فى أنه يمثل حوالى 87,2٪ من الناتج المحلى علما بأن سقف الأمان يتراوح بين 25 إلى 30٪ فقط من الناتج المحلى.

لمعالجة هذه القضية انقسم الخبراء إلى قسمين الأول أرجع زيادة الدين إلى البنود المسببة له والتى لا يمكن اجتماعيا المساس بها مثل الدعم وأجور الموظفين.

الفريق الثانى أرجع الزيادة إلى النفقات غير المبررة للوزارات والهيئات الحكومية.

فى السطور التالية يقدم الطرفان اقتراحاتهما لعلاج مشكلة الدين.

المطلوب التوازن

فى البداية ترى دكتورة نوال التطاوى وزير الاقتصاد الاسبق وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين أن هناك اجماعا على رفض زيادة الدين الداخلى المحلي لما يترتب عليه من زيادة أعباء الاقتصاد الوطنى خلال السنوات المقبلة حيث يتم تمويل الدين من خلال القروض التى لابد من سدادها.

وأشارت إلى أن مواجهة مشكلة الدين الداخلى غير يسيرة حيث تحتاج إلى ايجاد التوازن بين الخدمات والاحتياجات المطلوبة حاليا وما يترتب عليها من أعباء على اجيال مستقبلية.

وأشارت إلى أن الحل الوحيد لمواجهة ارتفاع الدين وتقليل آثاره السلبية هو الاستمرار فى معدلات التنمية وبمعدلات مرتفعة حتى يمكن إيجاد فرص عمل والتركيز على القطاع الصناعى والتكنولوجيا المتقدمة باعتباره أكثر القطاعات قدرة على توفير فرص عمل.

وقالت ان تمويل الدين من خلال أذون الخزانة يمثل لاشك أعباء مستقبلية.

ولكن بالنظر إلى بعض بنود الدين يلاحظ صعوبة المساس بها فبالنسبة للدعم فهناك اتفاق على زيادته وليس تخفيضه ليصل إلي 25 مليار جنيه مقابل 20,5 مليار جنيه ماليا بالنسبة للمواد الاساسية بخلاف البترول، وبالنظر للمرتبات فلا يمكن المساس بها حيث هناك مطالب بزيادتها.

المطلوب التنظيم

د. نادر رياض

د. نوال التطاوى

حمدى عبد العظيم

ويقول المهندس زكى السويدى عضو لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى ووكيل شعبة الصناعات الهندسية بالاتحاد العام للصناعات ان الدين الداخلى يتجه إلى التزايد بصورة ملحوظة ويحتاج بصورة عملية إلى المزيد من التنظيم وعلاج المسببات التى تؤدى إلى ارتفاعه حيث تشير الاحصاءات إلى ارتفاعه إلى 637,4 مليار جنيه فى يونية 2007 مقابل 593,7 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الأسبق بعد زيادة 43,7 مليار جنيه.. ولكن فى نفس الوقت هناك تراجع فى نسبة إجمالى الدين الداخلى المحلى إلى التابع القومى من 96,1٪ إلى 87,2٪.

وأشار إلى ان أكثر المعوقات التى تواجه الدولة نحو تخفيض الدين الداخلى تتمثل فى الدعم الذى لا يمكن المساس به نتيجة ارتفاع الاسعار بمعدلات عالية جدا حيث ارتفع اردب القمح من 170 جنيها إلى 450 جنيها وطن الارز من 1000 جنيه إلى 1650 جنيها وغيرها من الاسعار التى قفزت بنسبة كبيرة.

نشاط الاستثمار

ويشير دكتور نادر رياض عضو الاتحاد العام للصناعات وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى إلى ان زيادة الدين الداخلى يعنى وجود حركة نشطة للاستثمار فى المجالات المختلفة سواء الاسهم او السندات او العقارات.. وذلك نتيجة قيام الدولة بتمويل العديد من المشروعات القومية من خلال الديون مثل الاسكان الخاص بالشباب وتوفير البنية الاساسية اللازمة للمشروعات الصناعية.. كل ذلك لابد ان يؤدى إلى نتيجة طبيعية وهى زيادة حجم الدين.

ونفى وجود إسراف فى اتجاه الوزراء نحو الاستعانة بكوادر خارجية ذات أجور عالية مشيرا إلى ان هناك «سوبرتيم» اى خبرات يكون مطلوبا تواجدها فى اماكن محددة كمستشارين وذات اجور محددة فى السوق ولكن هذا لايعنى

*محمد عبدالهادى: لابد من الإصلاح الضريبى وترشيد الإنفاق الحكومى

تحقيق ـ ناهد إمام:

عدم الحاجة إلى هيكلة القطاع العام وإذا كانت هناك تجاوزات غير مرغوبة وتضخم حجم الموازنة والدين.

وفى مقابل ذلك يتحدث د. حمدى عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الادارية السابق مؤكدا أن الدين العام الداخلى تجاوز الحدود الآمنة من فترات طويلة حيث بلغ نسبة حوالى 88٪ من الناتج المحلى الاجمالى بينما من المفترض ألا تتجاوز هذه النسبة ما بين 25 و30٪ كحد اقصى.. والدول التى وصلت إلى نسب عالية كانت بعض دول الاتحاد الاوروبى الضعيفة المنضمة إلى الاتحاد وبلغت نسبة 60٪ بصورة مؤقتة حتى يتم مساعدتها من خلال دول المجموعة.

وأشار إلى أن المشكلة فى الدين هى الأقساط والفوائد الخاصة بتسديد خدمات الدين ويتم تمويلها كجزء من النفقات العامة وتسبب عجز الموازنة العامة فتضطر ان تستدين للسداد ويكون لسداد ديون استهلاكية وليست انتاجية مما يؤدى إلى حدوث تضخم.

ويشمل الدين المحلى ثلاثة أقسام أولها الدين المحلى للحكومة وتتضمن الجهاز الإدارى فى الوزارات المختلفة ويشمل نفقاته المكافآت والحوافز والتهانى والتعازى وتنعكس على المديونيات فى صورة صكوك وسندات وأذون خزانة عامة وأرصدة الدولة لدى الجهاز المصرفى والقروض من بنك الاستثمار القومى وتقدر نفقات التهانى والتعازى فقط لدى الوزارات والمحافظات المختلفة بحوالى 15 مليار جنيه كما أن هناك جانبا من النفقات العامة يشمل عمالة زائدة فى الوزارات حيث يوجد حاليا 5,2 مليون عامل بينما المطلوب فقط 3,2 مليون عامل.

كما يشمل المحور الثانى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية سواء السكك الحديدية أو هيئات البترول وقناة السويس. والمحور الأخير مديونية بنك الاستثمار القومى.

وأوضح أن خطورة الدين الداخلى تتمثل أيضا فى وجود أكثر من نسبة 80٪ منها فى صورة أذون خزانة أى تقترض حتى تسدد وبالتالى سيتحمل هذه الأعباء الاجيال القادمة.

وأوضح عبدالعظيم أنه طبقا للاحصاءات اتجهت المحاور الثلاثة للدين المحلى إلى الارتفاع خلال العام الماضى مقابل العام الأسبق حيث قفز رصيد الدين الداخلى للحكومة إلى 478,2 مليار جنيه فى يونية 2007 مقابل 387,7 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الأسبق بينما تراجع رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية تجاه بنك الاستثمار القومى من 47,4 مليار جنيه إلى 44,6 مليار جنيه كما تراجع حجم مديونية بنك الاستثمار القومى إلى 114,6 مليار جنيه مقابل 158,6 مليار جنيه.

لا مساس بالدعم

ويعرب المهندس محمد عبدالهادى عضو جمعية رجال الأعمال المصريين عن مخاوفه من اتجاه الحكومة نحو تخفيض الدين الداخلى ضمن خطة تتبعها خلال السنوات الخمس المقبلة من خلال العمل على الضغط على ميزانية الأجور الحكومية من خلال الحد من تضخم الجهاز الإدارى بالدولة والعاملين فيه مما يعنى زيادة نسب البطالة لدى المجتمع أو الاتجاه نحو إعادة هيكلة الدعم من خلال تخفيضه مما سيؤدى إلى زيادة شعور المواطنين بذلك خاصة مع ارتفاع مستويات الأسعار.

وأشار إلى أن الخطة المستقبلية يجب أن تركز على ترشيد بنود الانفاق العام الأخرى ومراجعة الهياكل التمويلية للهيئات الاقتصادية المختلفة كالسكك الحديدية والنقل العام والعمل على جذب الاستثمارات المحلية الخاصة والخارجية وزيادة معدلات خطط التنمية الاقتصادية فى القطاعات المختلفة.

وطالب بضرورة مواجهة عناصر تقليل الزيادة فى عجز الموازنة العامة للدولة الذى يساهم فى زيادة الدين الداخلى والذى بلغ حوالى 58 مليار جنيه العام الماضى نتيجة فوائد الدين التى بلغت حوالى 23٪ والدعم 27٪ والأجور 27٪ مما يعنى ضرورة سد العجز بين المصروفات والإيرادات لتقليل الدين الداخلى والعجز الخاص بالموازنة العامة للدولة.

وقال إن مصادر زيادة الواردات لا يجب أن تكون فى صورة المزيد من الجباية من الضرائب من الافراد خاصة محدودى الدخل ولكن يمكن عن طريق عمليات الإصلاح الضريبى وحالات التهرب وترشيد الانفاق الحكومى وخفض المصروفات وإصلاح الهيكل الإدارى للدولة.. وجميعها فى ظل خطة زيادة الناتج المحلى للدولة.

ويرى د.عبدالعليم نوارة رئيس مجلس الأعمال المصرى التونسى بجمعية رجال الأعمال المصريين ان الزيادة المحققة فى الدين الداخلى للدولة ترجع الى عدم الشفافية فى الإعلان عن التطورات الخاصة بالموازنة خاصة مديونيات الهيئات الاقتصادية التى تتزايد بصورة مستمرة وتتحمل أعباءها وزارة المالية وغيرها.. وأصبح لا مجال أمام الحكومة سوى طرح سندات جديدة لتدبير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الخطة وتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة وبالتالى المزيد من أعباء الدين الداخلى.. وهكذا الحلقة المفرغة.

وأشار إلى خطورة تزايد حجم المديونية وأثر ذلك السلبى على الاقتصاد القومى وقدرة الدولة على تحمل أعباء هذا الدين كما ان هذه المديونية ستؤثر على قدرة الدولة لتوفير الاحتياجات التنموية للمشروعات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة والتى تمثل عنصرا مهما لزيادة معدلات النمو للناتج المحلى القومى.

ارتفاع عدد حرس الوزراء

ويؤكد المهندس احمد جلال عضو المجلس التنفيذى لمجلس الأعمال المصرى التركى أن هناك مصادر عديدة للانفاق ببذخ داخل العديد من الوزارات والهيئات الحكومية سواء فى المكاتب أو كمية المستشارين الخاصة بالوزراء ذات المرتبات العالية وكذلك ارتفاع عدد الحرس الخاص بكل وزير فى كل وزارة كل ذلك يؤدى إلى تضخيم بنود الانفاق وبالتالى ارتفاع الدين الداخلى للدولة.. مما يؤدى فى النهاية إلى المزيد من الاقتراض سواء بالسندات أو أذون الخزانة التى تعد بمثابة عامل أساسى فى رفع معدلات التضخم حيث تعتبر آلة لطبع أوراق مالية بدون وجود عائد تنموى لها.